الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

الموضوع

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية ساسكو انديستري أوماش بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالب :

- **شميني مبروك**

الأستاذ المشرف:

د/ بن بريكه الزهرة

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلي اعز ما لدي في الوجود

والدي الكريمين .

إلى حبيب قلبي سراج ونور عيني زوجتي الحبيبة.

والي جميع الأهل و إخوتي و أصدقائى والزملاء والأقارب.

والي جميع الأساتذة الذين نور لنا حياتنا الدراسية بالخصوص الأستاذة الزهرة بن بريكه .

نهدي إليهم هذا العمل المتواضع.

مبروك

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحنك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

سورة البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

بحمد الله نستعين، والصلاة والسلم على نبينا نستلهم التوفيق، أما بعد

قال العماد الأصفهاني :

إني رأيت انه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان مستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني.

مقدمة

مقدمة:

كانت المؤسسات كبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة إلا، أنه وفي الوقت الحالي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة الأزمة الاقتصادية المندلعة منذ السبعينات والتي أدت إلى انهيار الأوضاع المالية خصوصا خلال منتصف الثمانيات في معظم البلدان بالذات النامية منها، وكذلك التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي في عدد كبير من دول العالم، تغيرت الأفكار لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي أصبحت محور الدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلف في حجمه وطريقة تسييره ومعالجته للمشاكل المطروحة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي، لما لها من دو فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على كثافة العمالة في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، وتجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية حيث أن هذه المشروعات أكثر قدرة على خلق فرص العمل، كذلك تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية، عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة، لي تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسات الكبيرة، وفي السنوات الأخيرة أولت الدول النامية بصفة عامة، ومنها الجزائر، اهتماما ملحوظا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة خلال الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعلها تفكر في خطة للإنعاش الاقتصادي الجديد كبديل عن البترول فاهتدت إلى إعادة

هيكلية المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالت نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى فقامت بتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفتحت مجال للخواص، وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تم إرساء القواعد السياسية والقانونية التي اعتبرت كقاعدة أساسية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات، ونظر لهذه المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات، فإن هذا يقودنا إلى نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل وضعنا الفرضيات التالية:

1- ساهمت المؤسسة ساسكو انديستري أوماش بسكرة في التنمية من خلال إيجاد منتجات جديدة وتلبية حاجيات السوق داخليا وخارجيا

2- ساهمت المؤسسة ساسكو انديستري في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل للشباب.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الموضوع من خلال توجه الجزائر على غرار باقي الدول إلى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ودراسة العلاقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية ومدى تأثيرها عليها، وكذلك تتجلى هذه الأهمية في دراسة واقع وأفاق التنمية في الجزائر مع إبراز مجهوداتها.

أهداف البحث: وقد هدفنا من وراء بحثنا إلى:

1- توضيح ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2- إبراز العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية.
3- إظهار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع: وتكمن أهم مبررات اختيار الموضوع فيما يلي.

1- تفكيرنا في إنشاء مؤسسة صغيرة في مستقبل.
2- تزايد الإدراك في أغلب البلدان المتقدة منها أو النامية بالأهمية الكبيرة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها.
3- كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر ليس على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على صعيد الاهتمام والإحاطة أيضا.
4- فضولنا إلى معرفة خباياه.
5- ضمن التخصص.

منهجية البحث: لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج العلمي المناسب لدراسة هذا الموضوع والملائم للأهداف المطروحة بصدد الإحاطة بالجوانب المختلفة لمشكلة البحث في ظاهرة التنمية الاقتصادية ومدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاظافة إلى استخدام المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي على مؤسسة ساسكو انديستري بأوماش بسكرة.أما فيما يخص الأدوات فتتمثل في أدوات إحصائية كالجداول والبيانات المستخرجة من المؤسسة.

هيكل البحث: للإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات الموضوعة ارتأينا أن يكون بحثنا مقدم في ثلاث فصول مبتدئين بمقدمة ومتوج بخاتمة.

الفصل الأول:المعنون بالإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سوف نلق الضوء فيه حول مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهيتها، وخصائصها وتصنيفاتها، ومراحل تطورها والإطار التشريعي لها.

الفصل الثاني: المعنون بالإطار النظري للتنمية الاقتصادية سنتطرق فيه إلى ماهية التنمية الاقتصادية، من ثم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث: سنخصصه للدراسة التطبيقية لمؤسسة ساسكو انديستري أوماش بسكرة وسنحاولنا إسقاط كافة المعلومات السابقة.

وختاما سنخرج بأهم النتائج وكذا أهم الاقتراحات الواجب إتباعها مستقبلا

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يرتكز الاقتصاد العالمي على مدى قوة وتطور مؤسسات الدول، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها، كما نلاحظ أن الدول المتقدمة تعطي أهمية بالغة لمؤسساتها، خاصة المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول إطارها القانوني، طبيعة نشاطها وتسييرها، كيفية إنشائها، ومدى مساهمتها في اقتصاديات الدول، لهذا ارتأينا من خلال هذا الفصل تناول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.حيث سنتطرق فيه الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق توضيح نشأتها وكذلك دوافع ظهورها،بالاظافة الى تعدد المعايير التي تتحكم في تعريفها ،ثم نصل الى بعض تعاريف الدول المتقدمة والنامية،مع اعطاء بعض الخصائص لهاته المؤسسات.

المبحث الثاني:أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.حيث سنتطرق فيه الى ابراز أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المجالات، وتحديد أشكال هذه المؤسسات،مع مراعاة مصادر تمويلها.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.حيث سنتطرق فيه الى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق قوانين الجمهورية، وكذلك مراحل تطورها، مع المرور بالمشاكل الي تعيقها.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. إن إمكانية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبقى صعبا، و هذا راجع إلى اختلاف وجهات النظر بين مختلف المهتمين بهذا القطاع من باحثين و منظمات دولية، إلى جانب اختلاف النقاط الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، و بين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، و في كل الدول المصنعة و الدول النامية، و في نفس البلد أيضا عند اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي، فهنا تظهر صعوبة تحديد تعريف شامل و متفق عليه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا ما سنبينه من خلال مطالب هذا الفصل.

المطلب الأول: ظهور مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية لذلك أولت لها اهتماما متزايدا بتقديم الدعم لها وهذا ماسنوضحه بتقديم ظروف قيامها وكذلك دوافع ظهور ها لدى بعض الدول.

أولا: نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [1] تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنطلق الاقتصادي الأول للعديد من المؤسسات الكبرى اليوم، التي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات وقد كان يطلق عليها اصطلاحا " المينفاكتورة " في بداية تشكل النظام الاقتصادي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وتشير بعض الكتابات إلى أنها نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي وفي أوائل خمسينيات في و م ا و منتصف ستينيات في اليابان، ولقد لاقت الاهتمام والرعاية من قبل الحكومات والمنظمات المحلية، حيث قامت بإصدار التشريعات التي حققت لها الحماية و التطور، وكذا الاستقرار وذلك بإنشاء الهياكل المساعدة لها على تحقيق منتجاتها وحمايتها من الهزات الاقتصادية عن طريق الدعم المالي لها.

أما في الجزائر فان ميلاد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة كان في غالبيته بعد الاستقلال، حيث كان القطاع مشكلا أساسا من مؤسسات صغيرة إلى لجان تسيير ذاتي بعد مغادرة مالكيها الأجانب وقد أدمجت في عام1976 في حوزة الشركات الوطنية كدافع وتكملة للقطاع الحكومي الذي يعتبر المحرك الأساسي للسياسة الاقتصادية للتنمية.

وبعد الأزمة البترولية سنة1986 والتي بينت هشاشة المؤسسات الاقتصادية، تم إعادة النظر جوهريا في أسلوب التنمية المعتمد منذ الاستقلال والقائم على الصناعات الثقيلة المحتكرة من طرف الدولة حيث تم انتهاج سياسة التكيف الهيكلي وتشجيع المبادرات الأجنبية، والتي ساهمت إلى حد ما في مواجهة الأزمة، وذلك لما لرأس المال الأجنبي من إمكانية الاستثمار في كل القطاعات التي لم تتجه إليها الدولة.

كل هذه الظروف أجبرت السلطات العمومية على انتهاج سياسة جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية العالمية بدءا بتطبيق إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الوطنية ومن ثم تبني سياسة واضحة للقطاع الخاص الذي لم يعرف إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية، وقد اعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قاعدته الأولى لسهولة تأسيسها وتجسد اهتمام الدولة أكثر بهذا النوع من

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الإقتصادية (مفهومها،نظرياتها،سياساتها)**، الدار الجامعية، مصر، 1998 ص21 .

المؤسسات لا سيما منذ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، إضافة إلى إنشاء العديد من الهياكل التي توفر لها الدعم المادي لما لديها من إمكانية خلق مناصب شغل للعاطلين عن العمل في الأجل القصير والمتوسط وكذا استقطاب عدد اكبر من الشباب المؤهل خاصة لان المشاريع الضخمة والتي أولت لها الدولة أهمية قصوى أثبتت فشلها في اغلب الأحيان وأثقلت كاهل الدولة بالأعباء الكبيرة.

ثانيا: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- الدوافع الاقتصادية: وتتمثل في:[1]

أ- النهوض بالاقتصاد الوطني و هذا بالتركيز على الصناعات الخفيفة و قطاع الخدمات و المهن الحرة، لأن فرص التوظيف فيها قد تكون اكبر بالمقارنة بغيرها، و بالنسبة إلى رأس المال فضآلته النسبية تسهل عملية تمويلها عكس الصناعات الكبيرة.

ب- عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة و توجيه إنتاجها نحو التصدير إلى الخارج.

ت- تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعا ما من المنتجات و الصناعات الصغيرة بإتاحة الفرصة للكفاءات و الإمكانيات البشرية المتاحة محليا.

2- الدوافع السياسية: لا يوجد هدف سياسي محدد تريد الدولة تحقيقه، لكن يشار إلى أنها تريد الدخول في سياسة جديدة تختلف عن السابق و تحقق البقاء و الاستمرارية، و هذا لترابط السياسة بالاقتصاد. [2]

3- **الدوافع الاجتماعية:** يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسات الصغيرة، و يتلخص فيما يلي:[3]

أ- تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشى ظاهرة البطالة، و تفاقم الأزمات الاجتماعية نظرا لتسريح عدد كبير من العمال.

ب- تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، و خاصة أجهزة الدولة، وغيرها من القطاعات الخدمية، و تزايد الأعمال الطفيلية في القطاعات الغير منظمة.

ت- النزوح المستمر لقوى العمل داخليا و خارجيا.

كل هذه الدوافع و غيرها أدت بالحكومة إلى التفكير في إيجاد صيغ و برامج وآليات لتنظيم النشاطات الاقتصادية، حتى يتسنى مراقبتها و دعمها و القضاء على النشاطات غير المشروعة، على رأسها ظاهرة التهريب و التهرب الضريبي و الجمركي، إضافة إلى إيجاد مناخ يساعد الشباب الراغب في العمل خاصة الإطارات منهم في بلورة أفكارهم و إبراز كفاءاتهم في إنشاء و تسيير و متابعة مؤسساتهم المصغرة، الصغيرة و المتوسطة. [4]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعيين الحدود الفاصلة بينها و بين غيرها من المؤسسات ضرورة لا تستغني عنها، و نظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد لها أدى إلى انفراد كل دولة بتعريف خاص بها، كما

[1] إسماعيل محمد محروس، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 1992 ص 211.

[2] محمد خليل كمال الحمزاوي، **اقتصاديات الإئتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2 ،2000، ص 396.

[3] نفس المرجع السابق، ص 397.

[4] منال طلعت محمود، **التنمية و المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 307.

توجد تعاريف أخرى متفق عليها من طرف بعض المؤسسات الدولية كتعريف الإتحاد الأوروبي، و من أهم الصعوبات التي نواجهها عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد.

أولا: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- العوامل الاقتصادية وتتلخص في: [1]

أ-**اختلاف درجة النمو الاقتصادي:** إن طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا، صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو تتميز بنمو اقتصادي بطيء، تجعل من المقارنة بين مؤسستي تنشطان في نفس المجال لدولتين إحداهما من الصنف الأول والأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة، فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة وبريطانيا أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة في بلد نامي مثل الجزائر أو سوريا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها.

ب- **اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:** إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يتحكم في أحجام المؤسسات وبميزها من فرع لآخر فالمؤسسات الصناعية غير المؤسسات التجارية، وأيضا تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة مشاريعها أو التوسع فيها كما تحتاج إلى يد عاملة كبيرة ومؤهلة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة.

2- العوامل التقنية: يظهر العامل التقني من خلال مستوى الاندماج بين المؤسسات فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات، يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة. [2]

3- العوامل السياسية: يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها، والتمييز بين المؤسسات حسب واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية، وهذا من خلال معرفة مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريقها. [3]

ثانيا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تكمن صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معرفة معايير تصنيفها، ولإزالة هذا الغموض اعتمد المتخصصون في هذا المجال على نوعين من المعايير في تعريف هذا النوع من المؤسسات وهما:

1- المعايير الكمية: [4] المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخص مجموعة من المؤشرات التقنية، الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية وتتمثل هذه المعايير في:

---

[1] محمد لمين مراكشي و اخرون، ورقة بحثية ،دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، في الجزائر، جامعة البليدة 2 ، 25 أفريل 2017، ص7.

[2] رابح خوني ، رقية حساني ، **آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص2.

[3] المرجع السابق، ص 3.

[4] إسماعيل محمد محروس ، **اقتصادي الصناعة والتصنيع**، مؤسسات بنات الجامعة الإسكندرية، 1997، ص 216.

أ- **معيار عدد العمال:** يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتمد على عدد العمال للتفرقة بينها، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة أو اليابان، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى، وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع:

- **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:** وهي مؤسسات توظف عددا كبيرا من العمال، يتجاوز عددهم الآلاف وحتى مئات الآلاف في بعض الأحيان (أكثر من 500عامل).
- **المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:** وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك في خاصية واحدة تتمثل في أن إدارة هذا النوع من المؤسسات يقوم بها صاحب المشروع بصفة أساسية وقد يساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن 10 عمال.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحتل موقعا وسطا بين النوعين السابقين، توظف بين 10 عمال 50 عاملا، إلا أن هناك صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمادا على معيار عدد العمال ويرجع هذا للأسباب التالية:
  - ✓ اختلاف ظروف البلدان النامية و تبيان مستوى النمو.
  - ✓ اختلاف ظروف الصناعة من فرع لآخر من نفس البلد.

كما أن الاعتماد على هذا المعيار يقودنا لأن نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ✓ هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة صغيرة أو متوسطة؟.
- ✓ وهل مؤسستان يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟.

كذلك الحد الفاصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة غير واضح وغامض إلى حد بعيد، فهل المؤسسات التي تشغل 200 عامل هي متوسطة والتي تشغل 201 هي كبيرة ؟

ب- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

2- المعايير النوعية: يعتقد من يستخدم المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون محددا لنوع المؤسسة ويتخذ في ذلك عدة معايير:

أ- **معيار الملكية:** اعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية. [1]

ب- **معيار المسؤولية:** تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة إلى المالك وصاحب المشروع، فيجمع بين عدة وظائف في آن واحد كالتسيير، التسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف على عدة أشخاص. [2]

---

[1] جبار محفوظ ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص4.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ت- **معيار الحصة من السوق:** بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشر لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة، لكن هذا المؤشر(السوق) له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود جزء كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو في حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو في حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج (سلع متشابهة غير متجانسة) وأخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق، [1] وهذه الحالات المتعددة للسوق فأنه يصعب علينا تحديد التعريف بهذا المؤشر.

ثالثا: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي كما قلنا سالفا من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا، وسنحاول التطرق إلى مجموعة من التعاريف الخاصة بهيئات دولية مثل الإتحاد الأوربي أو إتحاد شعوب جنوب شرق آسيا.

1- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**[2] حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات يمكن تعريفها على أنها ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإداراتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشأ في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات لتحديد تعريف أكثر تفصيلا وقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

أ- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

ب- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

ت- المؤسسات الصناعية من 15 إلى 40 مليون دولار كمبيعات سنوية.

2- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [3] اعتمدت اليابان في تعريفها على القانون الأساسي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال المستثمر، عدد العمال، فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 1000 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، أما التقسيم حسب الطاقات فنجد:

أ- المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع: رأس المال المستثمر أقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل.

ب- التجارة بالجملة: رأس المال المستثمر لا يفوق 30 مليون ين وعدد العمال أقل من 100 عامل.

ت- التجارة بالتجزئة والخدمات: رأس المال المستثمر لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال أقل من 50 عامل.

---

[1] عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1985، ص 88.

[2] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 4.

[3] عبد السلام صفوت عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص21.

3- تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [1] المعيار المستخدم في الهند لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو معيار رأس المال المستثمر، وقد حددت قيمة رأس المال المستثمر عام 1978 ب 750.000.00 روبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعتبرون كل المؤسسات الباطنية التي يقل رأس مالها عن مليون روبية مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

4- تعريف الإتحاد الأوربي: [2] وضع الإتحاد الأوربي سنة 1996 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوعه توصية كل البلدان الأعضاء.

أ- فالمؤسسات الصغيرة جدا هي المؤسسات التي تستغل أقل من 10 أجراء.

ب- المؤسسة الصغيرة هي تلك إلي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 100 أجيرا.

ت- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل.

5- **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**[3] تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروتش" و"هيمنز" بتطبيق يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول .

نلاحظ من جملة التعاريف السابقة أن معياري العمالة و رقم الأعمال هما الأكثر المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يكاد يكون هناك إجماع على استخدامها، لكن في الحقيقة لا يجب التمادي كثيرا في اعتبارها مقياسين أساسيين فكل منهما له نقائص تؤخذ عليه .

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات نتيجة لأهميتها الاقتصادية والدور البارز الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد حيث تجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى كما تجعلها خيارا سياسيا جذابا ويمكن حصرها فيما يلي:[4]

1- سهولة التأسيس: تستمد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبياً، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2- الاستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

---

[1] Amma Sellami., **Petite et moyenne industrie et développement économique**, entreprise national du livre, Alger, 1985, p36.

[2] زهي طاهر ر وآخرون، **سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة المركز الجامعي بشار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص21.

[3] عبد السلام صفوت عوض الله ، مرجع سابق ، ص 22 .

[4] سليمة غدير احمد ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة تقييميه، مذكرة ماجستير،غير منشورة ،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، 2007/2006، ص 9.

3- انخفاض الحاجات المالية للتمويل مقارنة بالمشروعات الكبيرة وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القليلة إلى اللجوء إلى إقامة مثل هذه المشاريع دون المشاركة مع الآخرين.

4- قدرة هذه المشاريع على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والمحافظات وقلص أوجه التفاوت في التوزيع للدخل والثروة بين المناطق، وساهم في إعادة التوزيع السكاني للدولة.

5- تتمتع بقدر من التكيف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

6- المشروعات الصغيرة و المتوسطة مغذية ومكملة للصناعات الكبيرة.

7- تعتبر المشاريع الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في تنمية الاقتصاد، وتعمل أيضا على زيادة الناتج الإجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

8- تتوفر على نظام معلوماتي داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعوداً ونزولاً بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة للجوء إلى دراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

9- جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة لتوفير المنتجات.

المبحث الثاني: أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ثم التطرق إلي أشكالها القانونية ووصولا إلي مصادر تمويلها.

المطلب الأول : أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث سنتطرق الى أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المجالات.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- الأهمية الاقتصادية. [1]

أ- **توفير مناصب شغل:** تعتبر بديلا يساعد في التقليل من حدة البطالة حيث توفر مناصب شغل جد معتبرة خاصة للأفراد الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى والذين تكون مؤهلاتهم العلمية أدني من تلك التي يملكها العمال في المؤسسات الكبرى كما أن الاستقطاب لنسبة أكبر من قوة العمل يعود إلي استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمل عكس المؤسسات الصغيرة

[1] إسماعيل محمد محروس ، **اقتصادي الصناعة والتصنيع**، مؤسسات بنات الجامعة الإسكندرية، 1997، ص ص213- 214.

والمتوسطة، في هذا المجال توجه معظم البلدان إلى اقتصاد السوق حيث تصبح الدولة غير مطالبة بتوفير مناصب شغل بطريقة مباشرة كما هو الحال في القطاع العام وهو ما يترك المجال فسيحا أمام هذه المؤسسات لتبين كفاءتها .

ب- **استخدام التكنولوجيا الملائمة:** تستخدم هذه المؤسسات فنون إنتاج بسيطة وتقنيات كثيفة للعمل غير مكلفة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مطارات عمالية وبالتالي تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال.

ت- **المحافظة علي استمرارية المؤسسات:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق درجات أعلي من المنافسة وذلك:

- العدد الكبير من هذه المؤسسات وصغر حجمها والتقارب بينها والتشابه في الظروف الداخلية لها.
- صغر حجم الإنتاج ومحدودية الحصة السوقية.

وبالتالي لن تستطيع أي مؤسسة فرض سيطرتها إلا في الحالات الاستثنائية مما يمنع الاحتكار بأشكاله.

ث- **تقدم خدمات ومنتجات جديدة:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهدا للأفكار الجديدة حيث أن سهولة تأسيسها وحرية اختيار النشاط فيها ينهي القدرة علي الاختراع أو لإبداع حيث نلاحظ أن الكثير من السلع والخدمات كانت نقطة انطلاق تطورها الجوهري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهذا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبينها وتشجيعها للاختراعات والابتكارات.

ج- **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:** إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة بحيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجمع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر مغذية للكيانات الاقتصادية حيث لا يمكن أن تحدث منافسة شديدة بينهما نظر للتعاون والدور التكاملي بينها حيث تعهد المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد لبعض العمليات المتخصصة والدقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنهما تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في جانب التكنولوجي أكثر حتى من المؤسسات الكبيرة وفي هذا الصدر يشير التقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أن تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات فائقة التطور والتي تعتمد بدرجة كبيرة على البحث والتطوير تجعلها تقدم خدمات مهمة للكيانات الاقتصادية العملاقة من حيث اكتساب واستخدام التكنولوجيات الحديثة .

ح- **القدرة علي مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة علي التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة حيث في حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك إلي زيادة قدراتها علي الاستثمار أما في حالة الركود الاقتصادي فان لها القدرة والمرونة العالية علي تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة وطبقا التقرير (NNSEE) فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيار الاستثمار في القطاعات الديناميكية وتصنع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل تأثير بالأزمات التي تتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات.

2- الأهمية الاجتماعية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مزدوجا في التنمية، فإضافة لدورها العام علي المستوي الاقتصادي لها دور مماثل علي الصعيد الاجتماعي يمكن إدراجه في النقاط التالية: [1]

أ- **التخفيف من مشكلات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة نسبيا.

ب- **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين وتقوية العلاقات الاجتماعية:** إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل قريب من الوسط المحيط بها يجعلها أكثر معرفة وتطلعا علي احتياجات هذا الوسط كما أن محلية نشاط هذه المؤسسات يتبع لها فرصة تكوين مع زبائنها الأوفياء لها، وكذلك يتم تقديم منتجات هذه المؤسسات وكذا الاتصال بينها وبين عملائها في من التالف والود وعادة ما يكون العملاء أصدقاء لأصحاب المؤسسات أومن أقاربهم ما يزيد الترابط بينهم.

ت- **إشباع رغبات وحاجات الأفراد:** يسعي الأفراد لإثبات ذواتهم وإبراز قدراتهم وكذا ترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها وبذلك من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد فرصة لهولا الأفراد لتحقيق طموحاتهم وكذا الإشباع النفسي والقوة والسلطة ذلك إنهما تقوى إحساس الأفراد بالحرية والاستقبال ليه أكثر من خلال الانفراد والحرية في اتخاذ القرارات دون تدخل الغير ودون قيود.

ثانيا: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [2] أدي ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلي تحقيق أهداف ساهمت في رفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية وذلك من خلال:

1- تمكن فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة لكنها لا تمتلك القدرة المالية الإدارية لتحويل هذه الأفكار إلي مشاريع واقعية .

2- ترقية روح المبادرة الجماعية باستحداث أنشطة سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا حياد ؟أنشطة يتم التخلي عنها لأي سبب كان كالصناعات التقليدية .

3- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .

4- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للأدلة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

5- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

6- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جزاء الإفلاس لبعض المؤسسات أو بفعل تقليص لعمالته فيها جزاء إعادة الهيكلة.

---

[1] محمد صالح حناوي ، محمد فريد الصحن، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعة مصر، 1999 ، ص68.

[2] فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم دليل رجال الأعمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1999، ص10.

7- استحداث فرص عمل جديدة من خلال المطالب الاجتماعية للشغل .

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات اخذ أشكال عديدة وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ويوجد العديد من المعايير التي يتم علي أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1- **التصنيف حسب طبيعة التوجه:** ويمكن تصنيفها إلي: [1]

أ- **المؤسسات العائلية:** هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون متكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدود وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

ب- **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلي النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب علي مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل وتعتمد علي وسائل بسيطة .

ت- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:**[2] يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أومن ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية .

2- **التصنيف حسب طبيعة المنتجات:** يميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية هي: [3]

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل: المنتجات الغذائية تحول المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والورق وكذلك منتجات الخشب ومشتقاته. ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات علي مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد لعاملته وكذلك سهولة التسويق.

ب- **مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:** وهو يضم المؤسسات التي تنشط في: قطاع النقل ،الصناعة الميكانيكية والكهربائية ،الصناعة الكيميائية والبلاستيكية وصناعية مواد البناء. ويرجع سبب الاعتماد علي مثل هذه الصناعات إلي الطلب المحلي الكبير علي منتجات خاصة في مواد البناء.

ت- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال أكبر، الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة و الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

---

[1] عثمان يخلف، **دور ومكان الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**،مذكرة ماجستير،غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1995، ص 37.

[2] رحموني الاستاذ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري ،المكتبة المصرية ،الطبعة الاولي 2011 ، ص ص26 27.

[3] المرجع السابق، ص 36.

3- **التصنيف حسب تنظيم العمل:** يمكن تصنيفها إلي نوعين من المؤسسات هي :[1]

أ- **مؤسسة مصنعة:** هذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع السوق.

ب- **مؤسسة غير مصنعة:** وهي تمثل الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أوعده أشخاص ويكون في الغالب يدوي إنتاج سلع حسب طلابيات الزبائن .

4- **المقاولة من الباطن:** [2]يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك كما إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلي كفايته المقاول ، نلاحظ مما سبق أن المقاولة من الباطن هي أن يلجئ شخص معين المقاول إلي شخص آخر مقاول من الباطن بانجاز كل المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة علي خلاف ذلك وبحده يكون علي شكلين: تعاون مباشر أو تعاون غير مباشر.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هناك عدد من مصادر الأموال التي تتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد هذه المصادر على أسلوب استخدام الأموال، ويمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين هما: مصادر داخلية ومصادر خارجية، وتتمثل كل منهما فيما يلي:[3]

1- **المصادر الداخلية:**

أ- الإدخارات الشخصية: عند بداية تكوين مؤسسة وفي مرحلة انطلاقها يعتمد صاحبها على مدخراته الشخصية قبل أن يلجأ إلى التمويل الخارجي، لأنه لا يريد أن يخاطر بأموال الغير خاصة في المرحلة الأولى من حياة المؤسسة وكذلك لعدم رغبته في مشاركة الغير له في امتلاك أصول المؤسسة وإدارة العمل بالسيطرة.

ب- الشركاء والمساهمون في المؤسسة: يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة، أو عن طريق عدد من الشركاء، أو عن طريق تحويل المشروع إلى مؤسسة، وإصدار الأسهم، وعن طريق المشاركة يمكن توفير مبالغ أكبر إما عن طريق الشركاء أو الإقراض بسبب مساهمة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير.

ت- الإئتمان التجاري: ويتمثل الإئتمان التجاري في تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، وقد يرى البعض أن الإئتمان التجاري يقتصر على التسهيلات التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات مواد ومستلزمات الإنتاج السلعي ويسدد ثمنها خلال سنة، إلا أنه يمكن النظر إلى الإئتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن هذه التسهيلات ونوع البضاعة.

---

[1] عثمان يخلف، مرجع سابق ، ص37.

[2] أنور طلبة، **العقود الصغيرة الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2004، ص 294.

[3] رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2003/2002، ص ص 102- 105 .

ث- **الحسابات المدينة والمخزونات:** (المصادر الغير مصرفية للإقتراض) وتعتبر عنصرا مهما في التمويل والحصول على الموارد اللازمة في ظل إحجام البنوك التجارية على تمويلها.

ج- **الأرباح المحتجزة:** يمكن لصاحب المؤسسة الصغيرة تمويل عمليات التوسع الذاتية بواسطة ما تحتجزه من أرباح، ومن خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب أو أصحاب المؤسسة أو للمؤسسة ذاتها والمستثمرة في شكل ودائع أو أوراق مالية أو عقارات واستثمارات داخل المشروع.

2- **المصادر الخارجية:** وتتمثل في مصادر الاقتراض المختلفة التي من بينها:

أ- **الإقتراض من الأهل والأقارب:** عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي ظل نقصها وعدم كفايتها يلجئون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض ولسد عجزهم المالي، إلا أن الاقتراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل، واتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ونشاطها ومن هذه العيوب:

- الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة.
- اتخاذ قرارات قد تكون ضد صالح المؤسسة بهدف موازنة اعتبارات شخصية لا غير.
- تقديم النصح وفرض الرأي والإصرار عليه في بعض الأحيان مما يؤثر على أهداف المؤسسة.

ب- **الإقتراض في السوق غير الرسمي:** وينتشر هذا المصدر التمويلي بشكل واضح في دول العالم الثالث، ويؤتى من حيث الأهمية (في تمويل المشروعات الصغيرة) في هذه البلدان المرتبة الثانية، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا المصدر التمويلي بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأهل أو الأقارب كما تلجأ حينما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي.

ت- **الإقتراض من البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية، حتى أنه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات، وحتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لهذا الغرض.

ث- **قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا مجانية بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات.

ج- **التمويل عن طريق المؤسسات الكبيرة:** هنالك العديد من المؤسسات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك الإستثمار المربح، فإن هناك بعض المؤسسات التي تسعى لدخول إلى المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.

ح- **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** يمثل دعم المؤسسات الناشئة المجال الأساسي لنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر، حيث تغطى الحاجات التمويلية للمشروعات الناشئة خلال مراحل حياتها الأولى دون طلب ضمانات ماعدا جدية المشروع وفاعلية أشخاصه، وهذا ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انطلاقاتها خصوصا في الدول النامية لأن هذه المؤسسات لا تستجيب لمعايير الإقتراض التي تفرضها البنوك التقليدية بصفة عامة.

خ- **التمويل التأجيري:** إن التمويل التأجيري أو تمويل الأصول يتيح للمستثمر عدم شراء الأصول الثابتة بغرض استعمالها، ولكن بإمكانه تأجيرها للإستفادة منها في العملية الإنتاجية، حيث يتيح للمؤسسة التي لا تملك إمكانيات مالية كبيرة أو التي لا تستطيع الحصول على قروض في المؤسسات المالية، إلا أن هذه المؤسسات قد تواجه بعض المشكلات في الحصول على مصدر تمويلي تتمثل فيما يلي:

- ضعف التمويل الذاتي.
- فقدان البنوك للثقة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم القدرة للجوء إلى أسواق المال.

ولتفادي هذه المشاكل التي تقع فيها عند التمويل لابد عليها أن تعي بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وتوجيه الاهتمام الكبير لها ومحاولة تدعيمها وترقيتها.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. لقد مرت الجزائر بعدة ظروف، الاحتلال ما بعد الاستقلال الانفتاح الخارجي و الاقتصاد الحر كل ذلك أثر على مستواها الاقتصادي و الثقافي و ليس ذلك فحسب بل على تطور مؤسساتها و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها التي عرفت تطورا تدريجيا برغم ما تواجهها من عراقيل

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. على الرغم من أن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلا أن تحديد محتواها ومضمونها لم يتم الفصل فيه إلا بظهور القانون 18-01 المؤرخ 12 ديسمبر 2001، والذي أعطى تعريفا واضحا لها، وفي ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في 2002 أخد القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الإتحاد الأوروبي، حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما تكن طبيعتها القانونية بأنها "مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أولا تتجاوز حصلتها 500 مليار دينار، كما يستوفي معايير الإستقلالية. [1]

[1] المادة 04 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001،المتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد2001،77.**

جدول رقم (01): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد الأجزاء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	1 – 9	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 – 49	< 200 مليون دج	< 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 – 250	200 مليون دج– 2 مليار	100–500 مليون دج

المصدر: حسين رحيم، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشخيص ومقترحات**، الدورة التكوينية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص 39.

كما فصل المشرع الجزائري في المادة 4 و5 و6 و7 وبين تعريفها على التوالي: [1]

المادة 4: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلعة و/أو الخدمات يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار تستوفي معايير الإستقلالية:

1- **الأشخاص المستخدمون**: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

2- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة**، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا.

3- **المؤسسة المستقلة**: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة 5: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50إلى 250 شخص ، ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون ومليارى دينار، ويكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و500 مليون دينار.

المادة 6: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المادة 7: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، ومهما يكن حجم المبالغ المعتبرة، سواء بالنسبة لرقم الأعمال أو بالنسبة لمجموع الميزانية، فإن ثمة خصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، تتمثل أساسا فيما يلي:

1- محدودية النشاط والانتشار الجغرافي، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.

2- ضآلة حجم رأس المال الأساسي والعامل، وهو ما يعني بدوره ضآلة حجم التمويل المطلوب.

[1] **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4 و5 و6 و7، ص ص 7- 8.

3- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود.

4- نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام القرار غير المعقد في هذه المؤسسات.

5- رسمية وصريحة. اعتماد الخبرة والتقدير الشخصيين وعلى إستراتيجية رد الفعل، أكثر من الاعتماد على خطة إستراتيجية مستقرة

جدول رقم (02): بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تعريف وزارة الصحة	تعرفها على أنها المؤسسات التي توظف بين 1-250 عامل
تعريف المجلس الوطني الإحصائي	عدد العمال المحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يصل إلى 500 عامل
تعريف الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	مؤسسة مصغرة من 1-9 عامل مؤسسة صغيرة من 10-20 عامل مؤسسة متوسطة من 50 فأكثر

المصدر: حسين رحيم، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشخيص ومقترحات**، الدورة التكوينية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003، ص 39.

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. عند الحديث عن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلاحظ الاختلاف في تحديد مراحل هذا التطور، غير أن هذا الاختلاف يبقى في تحديد سنوات التغيير في نموها وتطورها فهناك من يرى أن سنة 1982 هي المنعرج في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صدور القانون التنظيمي الجديد المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني وفي 08 -08 -1982 ، كما نجد في بعض الدراسات من اعتبر سنة 1990،هي سنة التغير في نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صدور قانون النقد والقرض 1990 وهناك من يرى أن سنة 1993 هي سنة المنعرج في مراحل تطورها من خلال إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والموسطة والصناعات التقليدية في شهر جويلية عام 1993 بكافة الصلاحيات (بعد أن كانت مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة1992) وكذلك من خلال صدور المرسوم التشريعي 05-10-1993 والمتعلق بترقية الاستثمار ، وعليه فإن تأطير هذا القطاع عرف تطورا ملحوظا ابتداء من هذا التاريخ، أين بدأ التفكير في وضع الدعائم القانونية والسياسية خاصة بهذا النوع من المؤسسات لضمان استقرارها وتطورها .[1]

[1] عبد المليك مزهودة، **التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 2003، ص 787.

وذلك من خلال النقاط التالية[1]

1- إصدار قانون استثمارات جديد، لدعم وإعطاء نفس جديد للتعديلات السابقة ويتضمن:

أ- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، والتي تمثل امتداد النشاط وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات ، مع ضمان لا مركزية نشاطات هذه الوكالة مما يسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ القرار وهذا من خلال إنشاء المكاتب الجهوية .

ب- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي من مهامه اقتراح استراتيجيات وآليات تطوير الاستثمار.

2- صدور القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين أهم أهدافه ما يلي :

أ- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها .

ب- ترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي، المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ت- تشجيع تنافسية وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ث- تبني سياسة تكوين وتسيير للموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد .

ج- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حركية التطور والتكييف التكنولوجي.

ح- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خ- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

د- تحسين الأداء البنكي في حالة معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ذ- ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولتحقيق هذه الأهداف تم اقتراح عدة آليات أهمها :[2]

1- إنشاء مشاتل المؤسسات لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، لضمان ترقية هذه المؤسسات ، وهذا ما نصت عليه المادة 12 من القانون التوجيهي رقم 01-18.

2- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما نصت عليه المادة 14 من القانون التوجيهي المشار إليه أعلاه.

3- تسهر الوزارة بالتنسيق مع الهيئات المعنية على جلب ورصد التمويلات والقروض الممنوحة للقطاع في إطار التعاون الدولي ، وهذا حسب ما جاء في المادة 15 من نفس القانون التوجيهي وانطلاقا من تاريخ صدور القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، توالت القوانين التشريعية والمراسيم التنفيذية الموجهة لدعم وتنمية هذا القطاع .

[1] الصديق بوقرة ، **مساهمة الم.ص.م في نمو الاقتصاد "دراسة قياسية حول الجزائر خلال الفترة،1999-2006**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، قسم علوم التسيير ، تخصص إقتصاد قياسي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة، ص 57-61.

[2] الصديق بوقرة ، مرجع سابق، ص 62.

4- سنة 2002 تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في المجالات التالية :

أ- إنشاء مؤسسة جديدة، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة (توسيع نشاط المؤسسة)، إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة .

ب- العمل على القيام بالشراكة مع كل المؤسسات التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

ج- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها .

د- توفير الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق .

5- سنة 2003 في هذه السنة صدرت عدة مراسيم تنفيذية خاصة بالقطاع أهمها :

أ- المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 2003/2/25 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

ب-المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 2003/02/25 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ت-المرسوم التنفيذي رقم 03-374 المؤرخ في 2003/10/30، والمتعلق بالتصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بهدف جمع المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد خصائصها وتوزيعها، على مستوى التراب الوطني.

6- سنة 2004 صدور المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- سنة 2005 إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تهدف أساسا إلى تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، ومرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها في خضم ظرف دولي يتصف بعولمة التبادلات ومنافسة أكثر حدة ، وقد حددت لهذه الوكالة عدة مهام نذكر منها:

أ- وضع حيز تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ما يتعلق بالإنشاء والتوقف أو تغيير مجال النشاط.

ت- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال التكنولوجيات الحديثة في الإعلام و الإتصال .

ث- جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ومن خلال تتبع مراحل نشأة وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري يمكن إبداء الملاحظات التالية:[1]

[1] المرسوم التنفيذي رقم05- 165، المؤرخ في 2005/05/03، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32، ص 28.

1- تعتبر سنة 1993 محطة هامة بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تم خلالها إنشاء وزارة مستقلة ومكلفة بهذا القطاع.

2- تعتبر سنة 2001 بداية التوجه الفعلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وهو ما يجسده القانون التوجيهي رقم 01-18 الذي يعتبر منعرجا حاسما في تطور هذا القطاع، حيث تم من خلال التحديد الدقيق لمفهومها، وكذا الإطار التنظيمي والقانوني الذي تنشط فيه، وكذا وضع آليات و أدوات ترقيتها ودعمها، وهو ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترات السابقة .

المطلب الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: رغم توالي الآليات المؤسسية و الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولات تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة وترقية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، واحتواء الإشكاليات التي تحجم دورها فإن محدوديتها الواقعية تدل على تنامي تلك المشكلات التي تواجه إقامة و تطوير المشروعات الاقتصادية وسوف نركز على أهمها في النقاط التالية: [1]

1- المشكلات الإدارية: تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها و أصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الإجراءات و تعقيد في الشبكات، تفسير ضيق للنصوص، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة التي تكون مزدوجة الاستعمال في كثير من الحالات، فعلى سبيل المثال يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا و تقديم أكثر من18 وثيقة، والمدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى 5 سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة وبالتالي نؤكد ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بأن المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاقتصادية.

2- **مشاكل التمويل:** من أهم و أخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المشروعات الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل و خاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية:

أ- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات: إن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أضحتا تحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، و بالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

ب- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات: يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغية و تعقيداته الإجرائية و الوثائقية ذلك أن الوساطة المالية والمنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهر و كأنهما تجاوزتهما الأحداث.

[1] صالح صالحي ، **أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة فرحات عباس، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، سطيف، 2004 ، ص ص 40-41.

ت-محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و الشروط و الأولويات: إن حصة المشروعات الفردية و المصغرة و الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من حيث الشروط و من ناحية الأولويات و خاصة في ظل اقتصاد الانفتاح حيث انعكس ذلك على حرمان الأنشطة الإنتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة و توسعت الدائرة الإنتاجية المضاربية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل يسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني.

3- **المشاكل المرتبطة بالعقار:** يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار، بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، و وكالة دعم و ترقية الاستثمارات المحلية و الوكالات العقارية و قد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و غيره، فصلا عن ارتباط التحفيز المقدم للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد أشكال المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار.

4- **المشاكل المتعلقة بالانفتاح التجاري:** إن سياسات التحرير التجاري للاقتصاد الوطني، التي ترافقت مع سياسات تكييف هيكلي للانتقال من اقتصاد مسير إداريا في إطار المذهبية الاشتراكية إلى اقتصاد الانفتاح التجاري في إطار الليبرالية الجديدة، قد أدى إلى نمو آليات التربيع و أشكال الفساد التي انعكست على المؤسسات الإنتاجية الخاصة و العامة بحيث ترتفع معدلات الأرباح في الأنشطة التجارية و الاقتصادية غير الأساسية مما أثر بشكل خطير على نمو و تطوير المنظومة الإنتاجية التي ترتكز على تثمين المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري و تنامي أشكال الشراكة الاستثمارية الإنتاجية مع المتعاملين الأجانب.

الخلاصة:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأشكال والخصائص التي تميزها، تبين لنا الصعوبة التي اكتنفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود سبب ذلك إلى التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها وهذا جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبرى وذلك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات، ومن اجل التعمق أكثر في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنتطرق في الفصل الثاني إلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني : الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تحتل مكانة هامة في التنمية الاقتصادية، وذالك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وجلب استثمارات، وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل في الدولة وتساهم كذلك في القيمة المضافة وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، ومن أجل إلقاء نظرة على كل هذه الجوانب فإننا ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية الآتية:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.حيث سنتطرق فيه الى ذكر مختلف التعاريف التي جاء بها بعض الاقتصاديين وأهداف وعناصر التنمية إضافة إلى مؤشراتها وعوامل نجاحها .

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. حيث سنتطرق فيه الى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية،و تحسين مستوى النشاط الاقتصادي،بالاظافة الى تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية. سنتعرض في هذا المبحث إلى ذكر مختلف التعاريف التي جاء بها بعض الاقتصاديين وأهداف وعناصر التنمية إضافة إلى مؤشراتها وعوامل نجاحها .

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها. تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وذلك باختلاف المدارس وكذا وجهات النظر، كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة .

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية. ويمكن إعطاء التعاريف التالية.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم على مر الزمن. [1]

وتعرف أيضا بأنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي مقابل انخفاض الأنشطة التقليدية . [2]

تعرف أيضا التنمية الاقتصادية على أنها سياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ، وبأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع . [3]

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تحقيق مستوى معين من التقدم الاقتصادي والاجتماعي يكون مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج. [4]

ومما سبق نصل إلى تعريف شامل للتنمية:
التنمية الاقتصادية هي مجموع السياسات المطبقة في مجتمع ما، من أجل الوصول إلى حالة التقدم بإحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، وفي هيكل توزيع الدخل، وهذا من أجل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية. للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، والوسيلة يجب أن تكون دائما في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس وبالتالي يمكن تلخيص أهداف التنمية فيما يلي: [5]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 20 .

[2] المرجع السابق ، ص 6 .

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 63.

[4] عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 16.

[5] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2006 ، ص ص 58- 59 .

1- **زيادة الدخل القومي** : تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ، بل هي أهم الأهداف على الإطلاق .

2- **رفع مستوى المعيشة** : يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن و غيره، و تحقيق مستوى ملائم للصحة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق .

3- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات**: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي، إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نجد فوارق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات إذ تستحوذ طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي.

4- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي**: نجد في معظم الدول النامية أن قطاع الزراعة هو المسيطر على اقتصاديات الدول، مما يعرض اقتصادياتها إلى بعض التلعبات والاضطرابات الشديدة، لهذا كان لزاما عليها تخصيص جزء من مواردها للنهوض بالقطاعات الأخر كالصناعة، وهذا من أجل القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة في البنيان الاقتصادي أي خلق توازن.

وثمة أهداف أخرى للتنمية الاقتصادية نذكر منها: [1]

1- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم ، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية .

2- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته و إمكاناته لبناء حاضره و مستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي و القدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

3- تهدف التنمية إلى تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن و إلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : عناصر التنمية الاقتصادية ومؤشراتها . سنتطرق فيه الى عناصر ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

أولا: عناصر التنمية الاقتصادية : توجد عدة عناصر أهمها:[2]

1- **خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:** تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات في تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 60.

[2] صورية بن عياد ، **الجباية والتنمية الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي زيان عاشور ، الجلفة ، 2005/2004 ، ص 34 .

2- **التصنيع**: ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى، فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد، بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني، لذا نستنتج بأن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

3- **رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري)**: تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.

ثانيا: مؤشرات التنمية الاقتصادية. عرفت مؤشرات التنمية الاقتصادية عدة تطورات على محاور عدة نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي: [1]

1- **المؤشرات الاقتصادية**: تضم هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية للدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات وابرز هذه المؤشرات الناتج القومي والمحلي الإجمالي GNP أو GDP الكلي للفرد.

وقد ظهرت في وقت عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد مؤشر عن التنمية الاقتصادية وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية. وكان كولن كلارك من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية) .

ولا يسوي هذا التصحيح كل المشكلة المقارنة بين البلدان استنادا إلى GNP، فتقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا صعب وعرضه مفاهيمه وعمليته، إضافة إلى صعوبة إعداد القوة الشرائية نظرا لما تحتاجه من بيانات واختلاف إنما الاستهلاك حسب الظروف.

[1] عجمية محمد عبد العزيز ، ناصف إيمان عطية ، **التنمية الاقتصادية** ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 96.

2- المؤشرات الاجتماعية: يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع ما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

ولاشك أن الدول النامية تعاني من عدم كفاية الغذاء ومن نقص ملموس في الخدمات الصحية ومن عدم كفاية المؤسسات التعليمية.

فتعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها وعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء يزيد منذ الحرب العالمية الثانية بمعدلات تتماشى مع زيادة السكان عموما .

هذا الوضع أصبح يتطلب المبادرة والإدارة السياسية العلمية لتشجيع القطاع الزراعي في الدول النامية حتى يتمكن من توفير الغذاء الأساسي والضروري فيها وذلك عن طريق القيام بالدراسات وتقديم المنح والمعونات للمشروعات الزراعية التي يترتب على إقامتها إنتاج الغذاء.

وإذا انتقلنا إلى معيار اجتماعي أخر وهو الصحة فلا شك إن انخفاض مستوى الدخل له آثار مباشرة على صحة الإنسان.

أما فيما يتعلق بالتعليم والثقافة ، فعلى الرغم من زيادة المنفق على التعليم في الدول النامية في الآونة الأخيرة فما زال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم يمثل 20/1 من مثليه في الدول المتقدمة .

3- مؤشرات الحاجات الأساسية: يتطلب في مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الاستهداف في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار محدد ، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها : [1]

أ- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري لمناطق أي خارطة للحاجات الأساسية .

ب- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي.

ت- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.

ث- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية ، قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدفات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا .

ج- تقييم آثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح .

المطلب الثالث: مراحل التنمية الاقتصادية وعوامل نجاحها. سنتطرق فيه الى مراحل وعوامل نجاح التنمية الاقتصادية.

أولا: مراحل التنمية الاقتصادية. يمكن أن نلخص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع المراحل التالية، وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الأقطار لكن توجد علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت أليها بعض الأقطار، ولابد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المراحل الأربعة ما هي إلا نموذج عام لعملية التنمية، حيث يمكن أن يتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين

[1] سهام ورماسي ، نسيمة يوبي ، **أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وبنوك ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2012/2011 ، ص 33 .

إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الأقطار، والتي تنعكس على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية:[1]

1- **المرحلة الأولى**: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية، لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

2- **المرحلة الثانية**: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وقد يتطلب تحقيق ذالك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

3- **المرحلة الثالثة**: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج، مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

4- **المرحلة الرابعة**: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

ومن خلال الملاحظة العامة لهذه المراحل نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور في هذه المراحل بصفة مباشرة أو غير مباشرة

ثانيا:عوامل نجاح التنمية الاقتصادية. مما سبق عرفنا بأن التنمية الاقتصادية هي وسيلة للوصول إلى أهداف محددة ومعلومة، نحددها في أربع نقاط وهي:[2]

أ- تغطية جميع المرافق الاقتصادية التي تحتاجها الأمة.

ب- تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.

ت- بناء قوة الأمة الاقتصادية، بحيث تكون قادرة على الصمود في وجه التحديات الخارجية.

ث- تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه.

حتى يمكن للدولة المتخلفة الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة لها وجب عليها اختيار إستراتيجية سليمة لتلك التنمية، ويقصد بإستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الدور الذي تقوم به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية وفي ما يلي شرح موجز لعوامل نجاح التنمية الاقتصادية.[3]

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997 ، ص 5.

[2] صورية بن عياد ، المرجع السابق ، ص 38 .

[3] المرجع السابق ، ص 39 .

1-عامل النمو غير المتوازن للتنمية: هذا العامل يعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد محدد من القطاعات الاقتصادية أو الصناعات التي تتميز بالأهمية التنموية، تمنح هذه القطاعات المحددة تفوق استثماري وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات والصناعات الأخرى، وتتحقق هذه المراحل المتعاقبة نتيجة لحدوث وفرات خارجية تولدت عن الاستثمارات السابقة في القطاعات السائدة.

ففي هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من آثار الدفع، مثل:

أ- **صناعات ذات الدفع للخلف:** صناعة الحديد والصلب حيث تتطلب صناعة استخراج الخام وصناعة الفحم.

ب- **صناعة ذات الدفع للأمام:** صناعة البترول تؤدي إلى صناعة التكرير، وكذلك صناعة البيتروكيمياويات.

2-عامل النمو المتوازن للتنمية: إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية والمبني على أساس الدفعة القوية يرتكز على دفع معدلات النمو إلى أعلى، في جبهة تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لكسر دائرة التخلف الاقتصادي، حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة على أمرين:

أ- يتمثل الأمر الأول في ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج، وذلك لجني وفرات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية.

ب- الأمر الثاني يتمثل في أنه لرفع الطلب على أية سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كله، ويمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط.

3-عامل النمو المخطط: يعتمد هذا العامل على المخطط الاقتصادي الشامل للنشاط الاقتصادي والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بتوفير وتوجيه الاستثمارات، ويعرف التخطيط أنه مجموعة من التنظيمات والترتيبات المحددة اتفق عليها من أجل الوصول إلى أهداف معينة ومحددة.

كما يعرف التخطيط أيضا أنه التوجيه الواعي أو الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والمقصود بالتوجيه الواعي هنا، التوجيه الإداري المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه.

وفقد يكون عامل النمو المخطط في صورة نمو متوازن أو نمو غير متوازن كما تتسم هذه الاستراتيجيات بالمميزات التالية:

أ- الوفاء لاحتياجات الشعب الأساسية وخاصة للطبقات المنتجة منها.

ب- قيامه على أساس الاستثمار الأمثل للموارد.

ت- إعلان المجتمع على إرادته في التخطيط.

ث- استخدام التكنولوجيا الملائمة.

من بين النماذج التنموية الناجحة في البلدان المتخلفة الناجحة (النموذج التنموي الياباني)، هذا النموذج انتهجته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وحققت نجاحا كبيرا في تقدمها وتطورها السريع وبقضائها على التخلف الذي عانت منه، وأصبحت في السنوات الأخيرة قطبا من أقطاب الاقتصاد العالمي يستدل به، وأصبحت عملته "الين" عملة صعبة في منافسة الدولار الأمريكي واليورو، حيث يعد

النموذج الياباني نموذج رأسمالي بطريقة جديدة، وذلك بتميز قطاع الدولة الرائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص.

فقطاع الدولة يدخل في المجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة المردودية والربح فيها، وعند نجاح تلك المشاريع تباع للخواص، وقطاع الدولة له الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة على قطاع البنوك بهدف ضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة، وكذلك بعض القطاعات ومجالات الهياكل الاقتصادية الأساسية ذات الطابع الخدماتي .

المبحث الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية . شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة وهذا بسبب ما لجأت اليه الدولة من اتفاقيات و آليات لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات و النهوض بهاو تأهيلها لتنافس السوق العالمي فبالنظر الى كافة المعطيات الملاحظ أنها تقوم بدور جد معتبر في مساهمة الاقتصاد الوطني لما توفره من رفع انتاجية العامل،وخلق الناتج الداخلي الخام،وتوفير مناصب الشغل.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصادية . يمكن التأكيد على دور هذه المؤسسات من خلال مايلي .

1- الدور الاقتصادي : يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :[1]

أ- **تثمين قوة العمل** : من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل .

ب- **تعبئة الموارد المالية** : و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم .

ت- **رفع إنتاجية العامل**: و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و باستمرار لضمان السير الحسن للعمل ، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات .

ث- **خلق الناتج الخام الداخلي** : يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي .

ج- **ترقية التجارة الخارجية** : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و إستراد .

ح- **حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي** : في ظل التطورات الراهنة، و أمام انفتاح الأسواق العالمية و تحرير التجارة و رفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات و التي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة، و التحكم في التكاليف و محاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، و بالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية .

[1] ناجي بن حسين، **مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 25-28 ماي 2003 ، جامعة فرحات عباس سطيف ، ص 100 .

2- الدور الاجتماعي: تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي، و يمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل الحد من ظاهرة النزوح الريفي و ذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، و بالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية و في هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحقق ما يلي: [1]

أ- القضاء على الآفات الاجتماعية .

ب- تحسين مستوى المعيشة في الريف .

ت- الاستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية .

ث- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مستوى النشاط الاقتصادي. سنقوم بإبراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي، المتمثل أساسا في التشغيل، الاستثمار، التنمية الجهوية، و التوطن الصناعي و غيرها من المؤشرات الأخرى.

1- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.

و إن من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة النامية منها هي البطالة كما أن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان و قوة العمل و ندرة رؤوس الأموال فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في خلق مناصب العمل، و قد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المؤسسات تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الضخمة، لهذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير مناصب الشغل. [2]

2- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الإنتاج الصناعي: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج، و لها قدرة عالية على التكيف و التغيرات التي تطرأ على السوق، أي تميزها بمرونة أكبر من المؤسسات الكبرى في مواجهة عمليات التقلبات في الظروف الإقتصادية، كما أن هذه المؤسسات تمارس أنشطتها في عدد كبير من المجالات الاقتصادية فهذا من شأنه أن يساعد على تنوع المنتجات الصناعية التي تنتجها، و بهذا فهي تساعد على تلبية حاجات المستهلكين المتزايدة و المتنوعة، كل ما سبق ناتج من المكانة التي تحتلها في إطار العلاقات الاقتصادية و ذلك بربطها بين القطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي، الزراعي

[1] فريدة لرقط وأخرون، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها**، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، ص 122 .

[2] زهري إبراهيم خليل إبراهيم، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 28.

والتجاري)، و اتساع الأسواق المحلية لتصريف منتجاتها عكس المؤسسات الضخمة التي قد تصادف مشكل تسويق منتجاتها في السوق المحلي نتيجة لضيقه. [1]

3- تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية: تلعب المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي، وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات و بالتالي تلبية الطلب المحلي و الوطني على مختلف السلع و المنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة .

كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها و هذا ما يمكننا ملاحظته حتى في الجزائر إذ نلاحظ أن عددا كبيرا من رجال الأعمال يركزون استثماراتهم في مجال الصناعات الاستهلاكية الغذائية، و هذا ما يؤدي تدريجا ليتم الإهتمام به بصورة جيدة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال و بالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات.

تجدر بنا الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بهذا النوع من المنتجات لعدم تطلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة، كما تتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى مثل سلع التجهيز. [2]

4- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتشجيع الاستثمار:** تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار، الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب، و هذا ما أثبتته معظم الدراسات التي تهتم بمسألة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هذا الاهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف صغار المستثمرين يعود أساسا لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطرة نتيجة لقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر إذ تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها، كما تتميز بسهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، و ارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الانسحاب، و هذا نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، فهذه المؤسسات تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

كما تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التوسع في المقدرة الإنتاجية.

و بهذا فهي تساهم في تشجيع الإستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة الذي يساعد مباشرة في القضاء على البطالة و الرفع من مستوى النمو الاقتصادي من خلال التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي. [1]

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2005 ص 8.

[2] حمدى حناوي، **تنظيم المشروعات الصغيرة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006 ، ص 101.

5- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الصناعات الضخمة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تطوير الصناعات الضخمة مثل الصناعات التحويلة خاصة عن طريق المقاولة الباطنية، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا، وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي.

6- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التوطن الصناعي: تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي و الاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار المستثمرين يتمركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة، وهي تعمل غالبا كمؤسسات أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري.

كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد على تشكيل نسيج إقتصادي متنوع و متجانس من خلال التكامل العمودي الذي تشكله فيما بينها و بين المؤسسات الضخمة أيضا.[2]

7- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية: تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن الجهوي للإنتشار الصناعي، إذ نجد أن معظم المناطق الريفية تعاني من العزلة الإقتصادية، و لهذا نجد أن هذه الدول تحاول دائما فرض نوع من التوازن بتشجيع المشاريع الإستثمارية في المناطق الريفية المعزولة، مثال ذلك ما تبنته الجزائر بتشجيع المشاريع التي تقام في المناطق الداخلية و الصحراوية.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لا تتطلب إستثمارات كبيرة، ولا تستلزم تكوينا عاليا أو تكاليف مرتفعة، كما إنها تعتمد على كثافة اليد العاملة وهذا ما يناسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق.

8- الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقاولة من الباطن :تساعد المقاولة الباطنية على زيادة فرص التشغيل و تراكم الثروة في المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمقاولة الباطنية تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات و بالتالي يساهم في خلق التجديد(innovation) ،كما أن التقدم التكنولوجي و اشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها الاهتمام

[1] حمدى حناوي،مرجع سابق، ص ص 102 – 103.

[2] نفس المرجع السابق،103.

بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية و التخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال، كما أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى المؤسسات المقاولة من أجل تحسين نوعية المنتوج. كما يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تستفيد من المقاولة الباطنية من خلال إقتصاد التكاليف من خلال التقليل من القوة العاملة و رؤوس الأموال التي قد تتحملها و التكنولوجية و الجودة في الإنتاج التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

المطلب الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي.حيث سنتطرق فيه الى الناتج الوطني ،والادخار،وحجم الاستثمار،وترقية الصادرات وذلك في مايلي[2]

1- زيادة الناتج الوطني: الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، و نلاحظ من الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية، الزراعية و الخدمية أنها تساهم بشكل مباشر و بنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة و النامية.

وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء لمتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين و التسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، و تؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني و تنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية

2- تعبئة الإدخار: تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائض الأموال العاطلة و المدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية و خدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

3- زيادة حجم الاستثمار و الاستهلاك: تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل.

---

[1] حمدى حناوي،مرجع سابق ، ص 104.

[2] يزيد شريط وأخرون، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر بسكرة، 2011/2010، ص ص 33- 35 .

من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة، وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة (الميل الحدي للاستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة) فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج و الاستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

4- **ترقية الصادرات**: أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية الصغيرة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية اللازمة.

وتثبت تجارب الدول الصناعية والدول النامية أهمية دور منشآت الأعمال الصغيرة في زيادة الصادرات، ففي اليابان تستحوذ منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على 30% من إجمالي صادرات اليابان الصناعية هذا بالإضافة إلى صادرات غير مباشرة لمنشآت الأعمال الصغيرة تمثل 20 % من إجمالي صادرات المنشآت الصناعية الكبيرة، وتمثل حوالي 17% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية مصدرين مباشرين كما أن نصف الاستثمارات الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الخلاصة:

لقد رأينا في هذا الفصل الأدوار المتعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي كما أسلفنا الذكر توفر مناصب شغل وتكثف النسيج الصناعي وتدعم الصناعات الكبيرة، ولهذا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية باعتبارها تشكل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ولكن الذي يجب أن نشير إليه في هذا المقام أن هذه المؤسسات لن تكون لها هذه الأدوار وهذه المكانة ولن تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا توفر لها المحيط المناسب والمساعدة على النشاط من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها من طرف السلطات المعنية لأننا نجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلبث كثيرا حتى انهارت أو أفلست بسبب ضعف الظروف والعوائق البيروقراطية وغيرها من الأمراض الإدارية المتفشية في بلادنا، ووعيا منها بهذه الجوانب كلها قامت السلطات المعنية انطلاقا من إرادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع باستحداث العديد من الهياكل والمراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية التي الهدف منها النهوض بهذا القطاع ومرافقته.
ومن اجل توضيح أكثر لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، قمنا بدراسة تطبيقية لمؤسسة ساسكو انديستري التي سنتطرق إليها في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية ساسكو انديستري أوماش بسكرة

تمهيد:

لم يعد يختلف اثنان في كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تلعب دورا هاما وريياديا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وإدراكا منها لهذه الحقيقة قامت الدولة الجزائرية والعالم بأسره بإنشاء وتهيئة المناخ المناسب لنشاط هذه المؤسسات ومنح تسهيلات لها من أجل التطوير والنمو، حيث تعتبر مؤسسة ساسكو انديستري المختصة في صناعة المنتجات الكيميائية من المؤسسات المتوسطة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و سنحاول في هذا الفصل التعرف على الدور الاقتصادي لمؤسسة ساسكو انديستري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني.حيث سنتطرق فيه الى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام PIB،والتشغيل والقيمة المضافة وقيمة الصادرات.

المبحث الثاني: لمحة عن مؤسسة ساسكو انديستري أوماش بسكرة .حيث سنتطرق فيه الى نشأة المؤسسةوتعريفها ودراسة هيكلها التنظيمي.

المبحث الثالث: دراسة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.حيث سنتطرق فيه دراسة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ،ومساهمتها في تطور رقم الأعمال وتوفير مناصب الشغل في ولاية بسكرة ،و استغلال الموارد المحلية.

المبحث الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني. تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي كتوفيرها لمناصب شغل و المساهمة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج الوطني الخام و القيمة المضافة، ومستوى الصادرات وغيرها من المؤشرات .

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام PIB . إن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر إذ يشارك هذا القطاع بنسب كبيرة، حيث قدرت في سنة 2015 بنسبة 78% وهو ما يعادل مساهمة إجمالية 2146.7مليار دينار جزائري تتوزع على القطاعات.

الجدول رقم (03) مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام

	2011		2012		2013		2014		2015	
PIB	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	6.2	76.4	7.2	76.9	7.3[1]	77.4	5.7[1]	78.2	5.0[1]	78.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات أنظر الجزائر بالارقام رقم 45.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2011-2015 ب 78.2% ، و هذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا التوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية, بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية لهذه المؤسسات و جعلتها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود، وذلك بتبني عدة برامج و إصلاحات.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل: بغرض التخفيف من البطالة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، وفي محاولة لاحتواء مخلفات المرحلة الاقتصادية السابقة التي عرفت عمليات خصخصة للمؤسسات العمومية، وما انجر عنها من تسريح للعمالة، وبغرض إعادة إدماجهم في سوق العمل، واستغلال المهارات المكتسبة، عمدت الجزائر كغيرها من دول عديدة إلى التحفيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد أحد محاور سياسة الدولة في مجال البرامج الاستثمارية العمومية، لا سيما كونها قادرة(أي المؤسسات)على استيعاب العمالة بكافة مستوياتها وأشكالها خاصة اليد العاملة غير الماهرة، وكذا تميزها بتكاليف متواضعة، والجدول التالي يبين لنا تطور تعداد مناصب

جدول رقم(04) تطور مناصب الشغل حسب الفئات

نوعية المؤسسات ص و م		السداسي1من 2015	النسبة المئوية	السداسي1من 2016	النسبة	التطور السنوي%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	940788	60.79	983415	63.54	4.53
	أرباب المؤسسات	606737	39.21	642314	36.46	5.86
المجموع		1547525	100	1129308	100	100

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2015 زادت بما يقدر ب 42677 أجير أما بالنسبة إلى أرباب العمل فقد زادت بقيمة35577، وهذا الزيادة في التشغيل ترجع إلى اهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها.

المطلب الثالث: المساهمة في قيمة الصادرات: لقد سيطرت صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الوطنية في حين الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب حيث وصلت نسبتها إلى 2.85% بقيمة تقدر ب1.04 مليار دولار أمريكي مقابل 97.15% للصادرات من المحروقات، وهذا خلال السداسي الأول من سنة2015 ،إلا أن هذه الزيادة شهدت زيادة ملحوظة تقدر ب27% مقارنة مع السداسي الأول من سنة 2016، و الجدول التالي يوضح أهم المنتجات خارج المحروقات.[1]

الجدول رقم(05) أهم المنتجات خارج المحروقات المصدرة للسداسي الأول من سنة2015

مجموع المنتجات	القيمة	النسبة%
منتجات نصف مصنعة	798 مليون	2.18
السلع الغذائية	155 مليون	0.42
المنتجات الخام	68 مليون	0.19
سلع التجهيز الصناعية	15 مليون	0.04
سلع الاستهلاك غير الغذائية	04 مليون	0.02

[1] الديوان الوطني للإحصائيات أنظر إلي الجزائر بالأرقام رقم 48.

المجموع من إجمالي الصادرات	1.04 مليار	2.85

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات أنظر إلي الجزائر بالأرقام رقم 48.

المطلب الرابع: المساهمة في القيمة المضافة. إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في الرفع من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، عملت على تبني هذه السياسات والبرامج الاستثمارية بالتركيز على الرفع من القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الجدول التالي يبين نمو القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2015-2016 .

الجدول رقم (06) مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

القطاع	الطابع القانوني	2015		2016	
		القيمة	%	القيمة	%
زراعة	خاص	638.63	99.84	701.30	99.55
بناء و أشغال عمومية	خاص	486.37	79.72	903.16	80.94
النقل و المواصلات	خاص	576.941	75.39	657.72	79.19
خدمات المؤسسات	خاص	50.23	80.69	15.11	78.92
الفندقة والإطعام	خاص	65.30	87.24	9.63	88.07
صناعة غذائية	خاص	110.86	82.18	24.14	84.12
صناعة الجلد	خاص	2.21	86.67	0.30	87.39
التجارة	خاص	675.05	94.02	776.82	93.25

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات أنظر إلي الجزائر بالأرقام رقم 49.

من الجدول أعلاه تزايد مستمر لمساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للجزائر، في نسب مهيمنة مقارنة بالقطاع العمومي، وهي معدلات تعكس النتائج الإيجابية لسياسة الدولة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن بالرجوع إلى الإحصائيات وجدنا بأن أهم القطاعات مساهمة في تكوين القيمة المضافة النقل والمواصلات وكذا البناء والأشغال العمومية، وتبقى هذه القطاعات لا يقدم قيمة مضافة حقيقية وكذا تميزها بكونها سريعة المردودية وآنية، ولا تساهم في الخروج من التبعية للخارج ولقطاع المحروقات، على العكس من ذلك القطاعات الصناعية والزراعية التي تتميز بمردودية حقيقية وتقدم منتجات تساهم في التخفيف من حدة الاستيراد، وبالتالي التبعية للخارج.

المبحث الثاني: لمحة عن مؤسسة ساسكو أنديستري أوماش بسكرة . حيث سنتطرق في هذا في هذا المبحث إلى إعطاء نبذة عن تأسيس المؤسسة و التعريف بها وصولا إلى هيكلها التنظيمي وما يحتويه من تقسيمات.

المطلب الأول نبذة عن المؤسسة: مؤسسة ساسكو انديستري sarl sasko industrie هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تابعة للقطاع الخاص مختصة في صناعة المنتجات الكيميائية بواسطة الحل الكهربائي أو بالحرارية الكهربائية بالإضافة إلى مختلف المنتجات الكيميائية المعدنية، و تم هذا بعد دراسة السوق من حيث :

- ✓ قابلية المستهلك لهذه المواد (ماء جافال،حمض الكلورHCL، سائل سود كوستيك NAOH، الماء المقطر).
- ✓ خلو الساحة الوطنية من مؤسسة مختصة في ذلك .
- ✓ الإمكانيات المتاحة للمؤسسة (احتضانها لمؤسسة تابعة لها تزودها بالمادة الأولية- الملح).

إضافة إلى ما سبق حوافز قوانين الاستثمار الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمارات سهل بدرجة كبيرة في ظهور الوحدة و كان ذلك في 14 أكتوبر 2012، ولم تزاول نشاطها إلا في 14 أكتوبر 2015 الموافق ل 30 ذي الحجة 1436، بتدشينها من طرف الوزير الأول عبد المالك سلال، حيث باشرت المؤسسة إنتاجها الفعلي ب 60250 طن في السنة، ورأس مالها الإجمالي يقدر ب 370822000.00 دينار جزائري .

المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة .

1 التسمية : الشركة ذات المسؤولية المحدودة ساسكو انديستري .
2 عنوان مقر الشركة: مشروع 2038/1408 مسكن رقم 616 ب مدخل رقم 39 بلدية باب الزوار.
3 ولاية التواجد : الجزائر.
4 مبلغ رأسمال الشركة : 370822000.00 دينار جزائري.
5 تاريخ بداية النشاط : 2012/03/27.
6 ملكية القاعدة التجارية: إنشاء
7 ملكية المحل التجاري: قويدر عبد الحميد.
8 الأنشطة الممارسة: صناعة المنتجات الكيميائية بواسطة الحل الكهربائي أو بالحرارية الكهربائية ، صناعة منتجات مختلفة للكيمياء المعدنية.

تتواجد المؤسسة في بلدية أوماش ولاية بسكرة حيت تتربع على مساحة قدرها 6 هكتار و تشغل حاليا 55 عامل دائم بين إداريين و عمال تنفيذيين و 30 عامل مؤقت موزعة كمايلي.

جدول رقم (07) يوضح اليد العاملة في المؤسسة

اليد العاملة	العدد
مدير	01
مراقب تسير	01
إطار تجاري	01
محاسب	01
مهندس إنتاج	03
مهندس صيانة	04
عمال تحكم	08
عمال مهنيين	06
عمال مؤهلين	07
حراس	03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية

و يمكن توضيح منتجات المؤسسة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (08) يوضح منتجات المؤسسة

المنتوج	النوع	السعة
ماء جافال	NACLO 48 °	780m³
حمض الكلورHCL	HCL 33°	525m³
سائل سود كوستيك NAOH	NAOH 32° NAOH 50°	360 m³

الماء المقطر	EAU DM	$50m^3$

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية

المؤسسات التي ساهمت بإنجازها و هي:

- الهياكل القاعدية الخاصة: مؤسسة NUBERG INGENERING شركة هندية .

- الهياكل الممتازة : BERTRAMOS شركة سويسرية.

- ممول التجهيزات و العتاد: BERTRAMOS + NUBERG INGERING مؤسسة سويسرية و .هندية .

و يترأس المؤسسة المستثمر السيد قويدر عبد الحميد و الذي يشغل منصب مدير العام للمؤسسة ، و يشرف على التسيير السيد قويدر كمال.

المطلب الثالث الهيكل التنظيمي للمؤسسة .سنتطرق فيه الى دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي.

أولا: دراسة الهيكل التنظيمي . يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمثابة المنظم للمؤسسة و المحدد للمسؤوليات و الموزع للسلطات كما يوضح مختلف العلاقات بين الوظائف الموجودة في المؤسسة مما يساعد في عملية الرقابة و هذا ما يسهل في تحديد الأخطاء و معالجتها و الهيكل التنظيمي للمؤسسة يظهر في الشكل التالي :

الشكل رقم (01) يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

ثانيا: تحليل الهيكل التنظيمي

1- المدير: وهو مكلف بتسيير المؤسسة إداريا وتقنيا، وله صلاحيات متعددة ومختلفة نذكر منها:

- ✓ اتخاذ القرارات النهائية في الأوقات المناسبة.
- ✓ إبرام وإمضاء عقود التصدير.
- ✓ المصادقة النهائية على شيكات السداد.
- ✓ السهر على ضمان واستمرار نشاط المؤسسة .
- ✓ اتخاذ القرارات الخاصة بالتسعير والأجور والمكافآت التشجيعية ويكون ذلك بمراعاة القدرات المالية للمؤسسة والقدرة على تلبية الطلبيات.
- ✓ البحث على المتعاملين.
- ✓ كما يمارس سلطة التسيير والسلطة السلمية على جميع مستخدمي المؤسسة.

2- الأمانة: ومن بين مهامها ما يلي:

- ✓ تسجيل كل اتصالات المدير وكذلك تنظيم البريد.
- ✓ الإعداد لعقد الاجتماعات سواء مع إطارات المؤسسة أو مع عملاء خارجين.

3- نائب مدير التقنية: و هو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا و تقنيا و اتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة و التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة .

4- مصلحة الإنتاج: التحقيق من أن جميع الموارد البشرية والمادية مستغلة كليا .

- ✓ ضمان التوفير الكلي للطلبيات .
- ✓ الإشارة إلى تنظيم وتسير الإنتاج في مختلف مراحله من دخول المواد الأولية للورشات حتى المرحلة النهائية للإنتاج .

5- مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- ✓ تنظيم الفواتير والتحكم في سجل البيع والشراء.
- ✓ ملاء شيكات البيع والشراء.
- ✓ استخدام الإعلام الآلي للمعالجة والتسجيل المحاسبي.
- ✓ القيام بعملية مراجعة ومراقبة المخزون والتسجيل المحاسبي.
- ✓ وكذلك معرفة مدخلات المؤسسة ومخرجاتها.
- ✓ كما تهتم بإجراءات التصدير مثل الجمركة .
- ✓ تهتم بأوامر خروج المنتوج.
- ✓ كما تقوم بإعداد الوثائق اللازمة لعملية التصدير.

6- مصلحة المستخدمين: و من مهامها :

- ✓ متابعة وضعية العمال .
- ✓ الأجور.
- ✓ الترقية ، الحوافز و التدريب.
- ✓ الضمان الاجتماعي.

7- مصلحة الصيانة: من مهامها :

- ✓ تسيير الآلات تحت مسؤوليتها .
- ✓ تقرير مخطط لصيانة الآلات.

8- المخبر: يعتبر المخبر من أهم المصالح لدى المؤسسة نظرا للدور الكبير المنوط في مراقبة و فحص المواد الأولية و التأكد من سلامتها ، و كذلك القيام بتحليل و فحص المنتجات النهائية و تحديد مدى مطابقتها للشروط و المقاييس الضرورية .

9- العيادة: مراعات سلامة العمال مع تقديم الإسعافات الأولية

المبحث الثالث: دراسة النشاط الاقتصادي للؤسسة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. لمؤسسة ساسكو انديستري مكانة هامة في التنمية الاقتصادية وذالك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دراسة النشاط الاقتصادي للمؤسسة: مثل أي مؤسسة صناعية يتمثل النشاط الاقتصادي للمؤسسة في :

نشاطها الأساسي إنتاج ماء جافال عالي تركيز بتقنية التحليل الكهربائي للملح بالإضافة إلى أنشطة فرعية كإنتاج حمض الكلورHCL و سائل سود كوستيك NAOH و الماء المقطر .

أولا: وظيفة التموين. تقوم مؤسسة ساسكو انديستري بشراء مادة أولية تستخدم في مزاولة نشاطها مادة الملح المستخرج عن طريق مؤسسة قويدر للملح ببلدية الحمراية ولاية الوادي حيث أن نسبة التمويل 100 بالمئة خاص .

ثانيا: وظيفة الإنتاج. تعتبر مؤسسة ساسكو انديستري شركة صناعية إنتاجية لكونها تقوم بشراء مادة الملح من أجل تحويله إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة من أجل بيعها (مصنع كلور الكالي) حيث تقوم بإنتاج ماء جافال و حمض الكلور و سائل سود كوستيك و ماء مقطر .

حيث تعتبر إدارة الإنتاج أهم إدارة على مستوى المؤسسة مختصة في تسيير جميع مراحل الإنتاج وفق المراحل التالية:

1- إحضار المادة الأولية (الملح) مع إضافة بعض المواد الكيميائية (NaCO 3.Bacl2) لإنقاص الشوائب مثل المغنزيوم و الكلسيوم.

2- نظيف الماء للملح ونضعه في خلاط فيصبح لدينا محلول ملحي غير نقي.

3- نظيف بعض المواد الكيميائية للمحلول الملحي غير النقي ونقوم بعملية التصفية أربع مرات لنحصل على محلول ملحي صافي.

4- نظيف الماء المقطر للمحلول الملحي الصافي ونضعه في آلة الكتروليزر التي تقوم بتقسيم هذا الأخير إلى جزيئات فنحصل على الكلورCL و سائل سود كوستيك NAOH ، وبهذين المنتجين نستطيع صنع ماء جافيل وحمض لكلور حسب المعادلة الكيميائية:

NAOCL = CL +NAOH ماء جافال

HCL = CL+H2 حمض لكلور

وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) يوضح مراحل الإنتاج

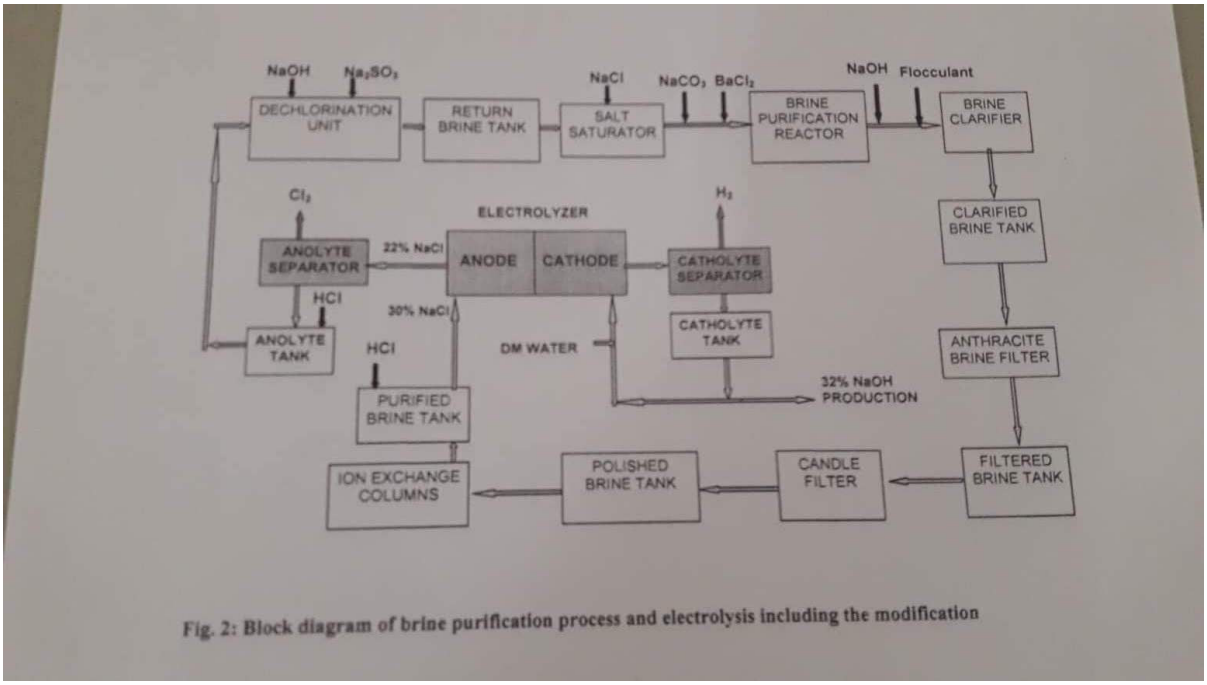

Fig. 2: Block diagram of brine purification process and electrolysis including the modification

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية

ثالثا: وظيفة التوزيع. إن المؤسسة تبيع منتجاتها بالجملة، لمؤسسات داخل وخارج الوطن وفق الجدول التالي:

جدول رقم (09) يوضح زبائن المؤسسة من داخل الوطن وخارجه

مؤسسات داخل الوطن	مؤسسات خارج الوطن تونس
Prolipos. henkel .Very net. Hcpro.	La tuniso algerienne de chlore.sa

el hamma water.vesco sarl.civital	Ste ezzahra ind divers
Ade biskra.ade blida.basti plast.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسة في تطور رقم الأعمال وتوفير مناصب الشغل في ولاية بسكرة.سنتطرق فيه الى مساهمة المؤسسة في تطور رقم أعمالها،وتوفير مناصب الشغل داخل الولاية.

أولا: مساهمة المؤسسة في تطور رقم الأعمال (قطاع الم ص م).بالنسبة لمؤسسة ساسكو انديستري ، فإن رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2016 ارتفع مقارنة مع السنوات السابقة فقد سجل تطور معتبرا، والجدول التالي يبين تطور رقم الأعمال خلال الفترة مابين سنة 2016 إلى سنة2018

جدول رقم (10) تطور رقم الأعمال في المؤسسة خلال الفترة مابين سنة 2016 وسنة 2018

السنة	2015	2016	2017
رقم الأعمال	20	35	65
نسبة التطور	/	%0.75	%0.86

الوحدة: بالمليار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية

ونلاحظ في الجدول أعلاه أنه خلال سنة 2015 بلغ رقم الأعمال 20 مليار دج، في حين بلغ 35 مليار دج في سنة ،2016 حيث سجل فارق بنسبة 0.75% وبلغ سنة 2017، 65 مليار دج حيث سجل فارق بنسبة 0.86%، وهذا مايدل بأن رقم أعمال المؤسسة يسجل تطور معتبر.وبزيادة هذا الأخير تساهم مؤسسة ساسكو انديستري في تطور رقم أعمال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مساهمة المؤسسة في توفير مناصب الشغل في ولاية بسكرة. تسعى مؤسسة ساسكو انديستري إلى توفير فرص العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى في ولاية بسكرة، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى، حيث تكون في المتوسط مؤهلاتهم العلمية أدنى من تلك التي يتحصل عليها الذين يعملون في المؤسسات الكبرى، حيث يتزايد باستمرار عدد العاملين فيها. ففي الفترة ما بين 2012 و 2015 فإن نسبة النمو الوظيفي زادت في هذه المؤسسة والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل، وبالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة في ولاية بسكرة، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمال في المؤسسة خلال فترة ما

بين سنة 2012 وسنة2018.

جدول رقم (11) تطور عدد العمال في المؤسسة خلال الفترة مابين سنة 2012 وسنة 2018

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العمال	05	10	15	55	73	79	90
نسبة التطور	/	%100	%50	%266	%32	%8	%14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية

حيث نلاحظ في الجدول أعلاه أنه خلال سنة 2012 بلغ عدد العمال 5 عامل، واستمر في الزيادة في هذه الفترة، إلى حين بلغ 90 عامل في سنة، 2018 حيث سجل فارق بنسبة متفاوتة ومعتبرة ما بين سنوات نشاط المؤسسة.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسة في استغلال الموارد المحلية. تساعد صناعة المواد الكيماوية في مؤسسة ساسكو اندستري في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل، وكانت تترك عاطلة، كما تقوم باستغلال الموارد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذالك تصنع المنتجات الثانوية المختلفة من الصانع الكبيرة، حيث تتحصل المؤسسة على موادها الأولية الضرورية في عملية الإنتاج من مصادر مختلفة من مؤسسات محلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (12) مصادر تموين المؤسسة بالمواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج

مصدر التموين	اسم المادة
مؤسسسة قويدر للملح الحمراية الوادي	المادة الملح

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تمكنا من تحديد دور مؤسسة ساسكو انديستري في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذلك المحلية، ولاحظنا أن هذه المؤسسة المتوسطة لها آفاق واعدة في المستقبل وهذا بالنظر إلى ما تملكه من إرادة لتطوير إنتاجها وإلى ما تملكه من مؤهلات وقدرات، بخطوات جدية وتكميلية لما قامت به الدولة للنهوض بهذا القطاع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أجل تدعيم قدراتها على الصمود أمام الظروف الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1- إسماعيل محمد محروس، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 1992 .

2- محمد خليل كمال الحمزاوي، **اقتصاديات الإتتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2 ،2000.

3- منال طلعت محمود، **التنمية و المجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

4- عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 1985.

5- صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 1953.

6- محمد محروس إسماعيل ، **اقتصادي الصناعة والتصنيع**، مؤسسات بنات الجامعة الإسكندرية، 1997.

7- محمد صالح حناوي ، محمد فريد الصحن، **مقدمة في المال والأعمال**، الدار الجامعة مصر، 1999 .

8- فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم دليل رجال الأعمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1999.

9- أنور طلبة، **العقود الصغيرة الشركة والمقاولة والتزام المرافق العامة**، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

10- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .

11- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

12- عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

13- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني وآخرون، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2006 .

14- عجمية محمد عبد العزيز ، ناصف إيمان عطية ، **التنمية الاقتصادية** ، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2003.

15- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997 .

16- فريدة لرقط وأخرون، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها**، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

17- نهى إبراهيم خليل إبراهيم، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والسياحية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2009.

18- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2005 .

19- حمدى حناوي، **تنظيم المشروعات الصغيرة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2006 .

الكتب باللغة الفرنسية:

1– Amma Sellami, **Petite et moyenne industrie et développement économique**, entreprise national du livre, Alger, 1985.

المجلات:

1- صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات ص و م في الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة فرحات عباس، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، سطيف، 2004.

الملتقيات والندوات:

1- لرقط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

2- خوني رابح، حساني رقية، **آفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

3- دومي سمراء، عطوي عبد القادر، **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطويرها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف،25-28 ماي 2003.

4- جبار محفوظ ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، 25-28 ماي 2003.

5- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

6- طاهر زهير وآخرون، **سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة المركز الجامعي بشار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002.

7- حسين رحيم، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشخيص ومقترحات**، الدورة التكوينية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.

8- عبد المليك مزهودة، **التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات ص و م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 2003.

9- ناجي بن حسين، **مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأفاق تطويرها في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي 25-28 ماي 2003 ، جامعة فرحات عباس سطيف .

الرسائل الجامعية:

1- حليمة دية، نسرين معروفي، **الإستراتيجية المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ليسانس ، علوم التسيير، تخصص المالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 2008/2007.

2- الجبارية بلقاسمي، **دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق**، مذكرة ليسانس، علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 2006.

3- غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة تقييميه، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، 2007/2006.

4- عثمان يخلف، **دور ومكان الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1995.

5- رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2003/2002.

6- بوقرة الصديق، **مساهمة الم.ص.م في نمو الاقتصاد "دراسة قياسية حول الجزائر خلال الفترة،1999-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم علوم التسيير ، تخصص إقتصاد قياسي ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة2007.

7- صورية بن عياد ، **الجباية والتنمية الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي زيان عاشور ، الجلفة ، 2005/2004 .

8- سهام ورماسي ، نسيمة يوبي ، **أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية** ، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية نقود وبنوك ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2012/2011 .

9- يزيد شريط وأخرون، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر بسكرة، 2011/2010.

المراسيم والقوانين:

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4 و5 و6 و7.

2- المرسوم التنفيذي رقم05- 165، المؤرخ في 2005/05/03، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 32.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظمي للمؤسسة	46
2	توضيح **مراحل الإنتاج**	49

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
2	بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	17
3	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام	40
4	تطور مناصب الشغل حسب الفئات	41
5	أهم المنتجات خارج المحروقات المصدرة للسداي الاول من سنة 2015	41
6	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	42
7	توضيح اليد العاملة في المؤسسة	44
8	توضيح منتجات المؤسسة	44
9	توضيح زبائن المؤسسة من داخل الوطن وخارجه	49
10	تطور رقم الأعمال في المؤسسة خلال الفترة مابين 2016 وسنة 2018	50
11	تطور عدد العمال في المؤسسة خلال الفترة مابين سنة 2012 وسنة 2018	51
12	مصادر تموين المؤسسة بالمواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج	51